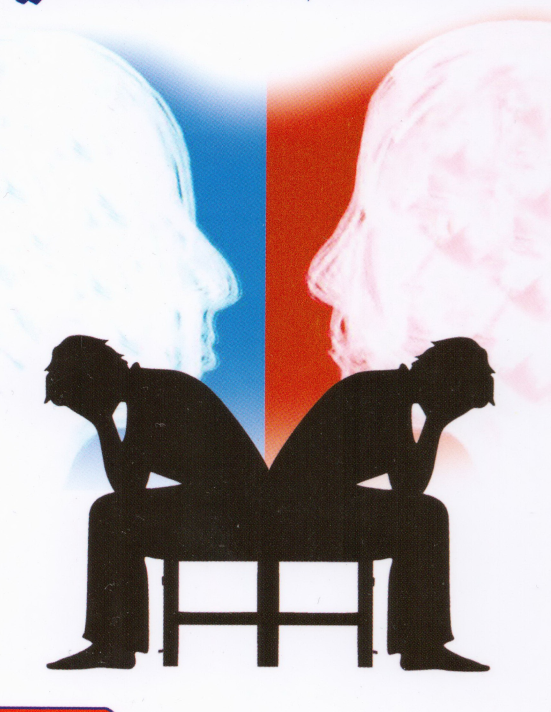
سلسلة شبهات وردود

15

# حدد موقفك

## أنت مسلم أم ليبرالي؟



نجوان نجاح الجدة



# حدد موقفك

## أنت مسلم أم ليبرالي؟



طبع في لبنان




**الطبعة الأولى**
**١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م**

تنفيذ طباعي
دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف: ٠٣ ٤١٣٢٥٦
E-mail: dar.alkari2012@gmail.com



سلسلة شبهات وردود 15


## حدد موقفك

أنت مسلم أم ليبرالي؟




النجف الأشرف، حي السعد، شارع ٦.
thd_srd@yahoo.com ■ thdsrd@gmail.com

سلسلة شبهات وردود 15

---

# حدد موقفك

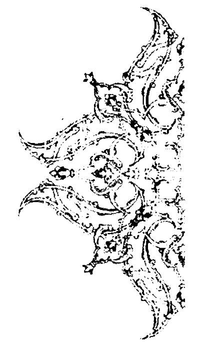
## أنت مسلم أم ليبرالي؟

نجوان نجاح الجدة





# من أهداف مركز عين:



مركز "عين" للدراسات الفكرية المعاصرة، يعنى بتفاعلات الواقع الإسلامي، ويحاول أن يؤصل للحلول والمقترحات تجاه مشكلات الإنسان المعاصر..

كما وينطلق من رؤية راسخة بقابلية الحضارة الإسلامية على قيادة الحياة وتقديم نموذج يتناسب مع احتياجات العصر من غير أن ينقطع عن أصوله ومنطلقاته وثوابته..

يسعى المركز ضمن برامج بحثية وهموم ثقافية ودورات لكتابة البحوث وتصديرها، لتعزيز الوعي الاجتماعي بقضايا الثقافة والأفكار ومناقشة مطاريح التخلف والتسيد لقيم غير أصيلة في المجتمع..

ليس من أهداف المركز أو مطاريحه الاعتناء بالتبشير الطائفي، ويؤمن أن ما يحدث اليوم هو طائفية سياسية تسعى لتجيير كل الدين والإنسان في أتون معركة مصالح دنيئة.. ولا مانع من دراسات تنطلق من التسامح في التعايش والإيمان بمشتركات الإنسان دون إلغاء الآخر مع الاحتفاظ بالرصانة العلمية وشروطها..

كما يؤمن المركز أن الحلول الإسلامية تنطلق من جذورها المناسبة، ولهذا فهي تحاول التأسيس من منطلقات اسلامية خالصة، بعيداً عن كل التحيزات المحيطة..

مركز عين للدراسات والبحوث المعاصرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (١٤٥) الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦)

الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ (١٤٧)﴾

[البقرة:١٤٥-١٤٧]

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ عهد قريب غزت الشيوعية عالمنا الإسلامي، وشهدنا تحولا عظيما في القيم والأخلاق وتهديدا خطيرا على أصالة الإسلام. وبحمد الله انحسرت تلك الهجمة ومرت بسلام، رغم ما أخذت في طياتها من خسائر جسيمة. وبقي الإسلام صامدا مصدقا لوعد الله بحفظه.

واليوم نشهد هجمة لا تقل شراسة، إن لم تكن أعنف، تتجسد بالليبرالية التي أخذت تنشر خيوطها وتتغلغل إلى أعماق مجتمعنا وتسمم أفكارنا شيبا وشبانا. مع فارق أن الشيوعية كانت عدوا ظاهرا متجاهرا، أما الليبرالية فقد اتخذت، علاوة على الدعوة الصريحة المتجاهرة، أسلوب التسلل والمخادعة والتمويه، ولقنت آراءها ومبانيها مستترة بأقنعة التدليس، فتارة تلبس جلد الإسلام، وتارة جلد الإنسانية. وانطلت الحيلة على الأمة. وصار الناس ليبراليين وهم غافلون. ولم يسلم حتى طلاب العلوم الدينية، فبات منهم من يدافع عن الأفكار والرؤى الليبرالية، ويبذل عصارة فكره في نشر قيمها وتنزيه معتقدها.

منذ وقت قريب أهداني جناب الأخ الفاضل الشيخ ثامر الساعدي

كتاب (النظرية السياسية في الإسلام) لمؤلفه العلامة المحقق محمد تقي مصباح دامت بركاته. ولكم تمنيت أن يطلع عليه الناس والمسلمون؛ تطببا لهذا الداء العضال الذي تفشى في مجتمعنا ونحن نائمون. ولكن هيهات؛ فإذا كان الناس، أبان سطوة الشيوعية، قراء نهمين، فهم اليوم في شغل شاغل عن الكتاب؛ مكتفين بثقافة الشبكة العنكبوتية والتلفاز. واستغلت الليبرالية هذا الواقع أيما استغلال، فوظفت تلكم الأدوات أحسن توظيف، واستعانت بمجاميع (كروبات) التواصل الاجتماعي على الانترنت، في عملية غسيل دماغ هائلة وكاسحة.

إن قراءة كتاب مثل (النظرية السياسية في الإسلام) بمجلديه المتوسطي الحجم لا تعد جهدا مذكورا أيام الشيوعية. أما في أيامنا هذه، فكأنك تكلف المرء جبلا يتسلقه، إذا طلبت منه مطالعته.

إذن ينبغي أن نشد الرحال إلى حيث حل الجماعة. وهذه بعض السطور، التي من شأنها أن تعين جنود حملة الإسلام في الفيس بوك والتويتر. حرصت على جعلها واضحة العبارة. وكان نصب عيني أن اكتفي بعرض القليل رغم كون الواقع مرهقا بالكثير؛ إغراء

مني وتشجيعا للخُطّاب والطالبين. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

### السؤال الأول:

### هل تتعارض الليبرالية مع الإسلام؟

### جواب المسلم الليبرالي:

(الإسلام دين والليبرالية اتجاه. إنما يتعارض الدين مع الدين والاتجاه مع الاتجاه. وعليه لا مانع من أن تكون ليبراليا وفي الوقت نفسه تكون مسلما. ومن هنا ينبثق مفهوم (الليبرالية الإسلامية) أو (الإسلام الليبرالي). الدين يحتاج إلى قراءة وتفسير. وثمة عدة اتجاهات في فهمه وتفسيره. هنالك الاتجاه العقلي في تفسير الدين. وهنالك الاتجاه الحديثي في تفسيره أي اعتماد الأحاديث والنصوص المأثورة كأساس وأصل لا يحاد عنه. وغيرها. فليكن الآن الاتجاه الليبرالي في فهم الدين: أي قراءة الدين وفهمه من وجهة نظر المبادئ الليبرالية: من حرية وكرامة وإخاء وود واحترام

للإنسان وقيمه ومعتقده. بل إذا دققنا النظر نجد أن الليبرالية تجسد المفهوم الصحيح للدين: وهو مفهوم الارتقاء بالإنسان وتكريمه).

**جواب المسلم:**

الإسلام والليبرالية ضرتان متعاندتان وضدان لا يجتمعان.

أعظم خدعة في العصر الحالي هي (التفسير الليبرالي للإسلام). وربما لم يواجه الإسلام في كل العصور خطرا أكبر من هذه الخدعة. إن إعطاء وجهة نظر للدين الإسلامي من منظور ليبرالي، هذا يشبه أنك تحاول أن ترى نورا أبيض وأنت ترتدي نظارة حمراء.

مقولة خادعة منمقة: (الليبرالية اتجاه وليست دين). فهل هذا يعني أن الليبرالية لا تتناقض مع الدين الإسلامي؟ طبعا لا. ما معنى الدين وما معنى الاتجاه؟ الدين يعني تبني قناعة شخصية معينة، والاتجاه يعني تبني قناعة شخصية معينة. ولكن الفرق أن الدين يعني تبني قناعة شخصية معينة محددة بالانتماء إلى قوة غيبية، هي الله سبحانه عندنا نحن المسلمين مثلا، في حين الاتجاه يعني تبني قناعة شخصية معينة سواء مع الله أو مع غيره. والليبرالية تدعو إلى قطع

كل الصلات مع الله ما عدا صلة واحدة وهي صلة العبادة فقط. تقول للإنسان: إنس أمر الدين في أكلك وشربك ولبسك وزواجك وطلاقك وعملك و... و...وتذكر الدين فقط عندما تذهب للصلاة. والدين يرفض هذا الأمر رفضا قاطعا ويعتبر القائل به عدوا له. فكيف ينسجم الدين مع الليبرالية والليبرالية تدعو إلى طرد الدين من كل الحياة باستثناء المسجد؟

فكرة الليبرالية تقوم على فصل كافة المعتقدات الشمولية عن الدولة، فمثلا تنادي بفصل الفكر لماركسي عن الدولة، تنادي بفصل الفكر النازي، الفكر المسيحي... وباختصار تقول بأن ليس من حق أي معتقد شمولي أن يحكم الدولة سواء أكان دينيا أو لا.

الليبرالية الإسلامية مصطلح متناقض؛ لأن من أهم مبادئ الدين الإسلامي هو مبدأ (لكل واقعة حكم). في حين تدعو الليبرالية إلى فصل الدين عن الدولة وفصل التشريع عن الدولة. وهذا يعني أن قوانين الزواج والطلاق والإرث والتجارة والإجارة والوكالة و... و... وباختصار يعني كل قوانين المعاملات يجب أن نبعد رأي الدين عنها ونكتفي من الدين بالعبادات فقط. باختصار تقول لك: كن مسلما في الجامع وليبراليا في الشارع.

يضرب الليبراليون على وتر حساس: هو كره كثير من الناس لعلماء الدين ومظاهر الدين. ينبغي لكل مسلم أن يعرف: بأن الليبرالية لا تدعوه في الحقيقة لمقاطعة رجال الدين كما هو ظاهرها، بل هي تدعوه إلى مقاطعة الدين نفسه. أحبب رجال الدين أو اكرههم حتى يتوب الله عليك، ولكن الأهم: لا تكن ليبراليا لمجرد أنك تكره رجال الدين ومن اتسم بالنفاق من المتدينين. حتى لو قاطعت رجال الدين لا تكن ليبراليا لأن الليبرالية معناها خلع الدين نفسه. ومن يدخل إلى الليبرالية هو يخرج عن الدين دون أن يعرف؛ لأن في الليبرالية بنودا ترفض ضروريات الدين.

الليبرالية إحدى ردود الفعل الناشئة من اضطهاد الكنيسة، حيث كانت السلطة الكنسية في أوروبا سابقا ترهق الناس بالضرائب، وتعمل الإرهاب فيهم بما يسمى (محاكم التفتيش) التي تحاكم الناس بتهمة ممارسة السحر وتحكم عليهم بالموت حرقا. الليبرالية تستخدم مصطلحات براقة مثل (الحرية) (العدل) (التطور) (احترام الرأي المقابل) وغيرها من التعبيرات العامة التي تصلح لتفسيرها بعدة تفسيرات. وما لم يحدد التفسير بالضبط فالليبرالية لا تختلف عن كل الحركات الأخرى التي استخدمت هذه الكلمات.

فالشيوعية استخدمت نفس الكلمات، والثورة الفرنسية استخدمت نفس الكلمات، وهكذا كل اتجاه وكل حركة يستخدم هذه الكلمات ليخدع أذهان البسطاء.

الليبرالية تتسلل إلى عقولنا ونحن غافلون بمظاهرها الخادعة وشعاراتها الطنانة حول حقوق الإنسان والحرية والكرامة. كل الاتجاهات تكلمت في حقوق الإنسان والحرية والكرامة، حتى الاتجاهات المضادة لليبرالية استخدمت نفس الكلمات. ليس المهم استخدام تعبير عام بل المهم تحديده.

والخلاصة: المسلم، حتى لو اتخذ موقفا سلبيا حيال رجال الدين، لا يمكن أن يكون رافضا للدين نفسه. وتبني الليبرالية يعني مقاطعة الدين نفسه لا مقاطعة رجال الدين، إلا بحكم تبعيتهم للدين.

**السؤال الثاني:**

## ما هو موقفك من الدعوة إلى التجديد؟

### جواب المسلم الليبرالي:

(المسلم الليبرالي لا يؤمن بالإسلام الجامد، ويرفض مسألة الإسلام التقليدي الذي يشكل بالنسبة له لونا من الجمود الفكري والتحجر الاجتماعي. مفهوم (الإسلام التقليدي) هو مفهوم متعارض مع الإسلام نفسه؛ فالإسلام أولى احتراما كبيرا للعقل وأقر مبدأ الاجتهاد ليكون دينا ديناميكيا متجددا مع تجدد الزمان، فيكون في وسعه استيعاب سائر متغيرات الزمان. يجمد التقليديون على تفسيرات ضيقة الأفق للقرآن والنصوص الشرعية ويرفضون أي نقاش في مدلولها، مما يجعل من الدين أقرب إلى الخزعبلات الخرافية منه من شريعة منظمة لحياة البشر بما يكفل سعادتهم ورفاههم. نؤمن بالتجدد إلى أبعد مدى. وهذا لا يعني أن نحل حراما حرمه الله أو نحرم حلالا حلله. ولكن هنالك في الشريعة أمور سكت عنها المشرع وفتح الباب فيها لنظر الإنسان واجتهاده. والليبرالي لا يفرق عن غيره في أن له الحق بأن يقول وجهة نظره فيها اعتمادا على المبادئ الليبرالية؛ طالما أنها منطقة عفو وفراغ

وكِلَ النظر فيها إلى المكلف نفسه من قبل المشرع. هذا من جهة. ومن جهة أخرى: نعتقد أن الدين أصلا إنما وجد لتلبية داعي الفطرة في تنظيم الحياة بما يكفل سعادة الإنسان. ومن هنا فربما كان في الأحكام التقليدية ما كان محققا لهذه الغاية في زمان ولم يحققها في زمان آخر. إذن ينبغي إعمال العقل لنحدد: هل الحكم الكذائي ما زال صالحا للتطبيق في عصرنا الحالي أم لا. وهذا بحد ذاته لا يعد خروجا عن مصطلح الاجتهاد الذي فتح المشرع بابه على مصراعيه. فلا يعد على هذا خروجا عن الدين).

جواب المسلم:

يعتمد الليبرالي هنا على بعض المفاهيم الإسلامية، من أجل تبرير فكرة إحداث البدع في الدين، وتزيين تحريفه ومحقه للمبطلين. فكرة الاجتهاد فكرة لا يدعو لها المشرع فحسب، بل يؤكد عليها ولا يتنازل عنها بحال. ولكن كل فكرة عامة إذا أخذت على إطلاقها لتقبل كل تفسير يوضع لها، فإن تطبيقها لن يكون محدد المعالم. وبالتالي نقع في الفوضى والعشوائية. والشارع المقدس حكيم يدرك ذلك. ولهذا فإنه عندما أقر الاجتهاد لم يترك المسألة بلا تنظيم. وبعبارة أخرى الاجتهاد مشروع ومطلق ليتناول كل

جوانب الحياة، ولكن تطبيق الاجتهاد مقيد بما يكفل عدم الوقوع في الفوضى. فالشارع وضع أسسا مقننة لنفس عملية الاجتهاد. سمح للاجتهاد أن يتدخل في كافة مسائل الحياة، ولكنه نظمه بأسس تكفل عدم الخروج به عن ضروريات الدين ومخالفة تعاليمه والحود به عن غرضه.

كذلك فكرة (منطقة العفو والفراغ). فمثلا يمكن أن اسمح لك بأن تستخدم سيارتي للسفر إلى مكان معين. وأسكت عن الطريق فلا أقيدك بطريق معين، وكذا أسكت عن رفقاء سفرك فلا أمنعك من شخص معين، وأسكت عن المتاع فلا أمنعك من حمل غرض معين. وفي نفس الوقت أحدد لك إجمالا نوع الطريق فأشترط عليك أن تتجنب الطرق الصحراوية مثلا، وأمنعك من اصطحاب أكثر من شخصين، واطلب منك أن لا تحمل في السيارة مادة قابلة للاشتعال. فكرة منطقة الفراغ والعفو في الشريعة لا تخرج عن مماثلة هذا المثال. فصحيح أن الشارع قد سكت عن أمور تفصيلية موكلا أمر تحديدها إلى المكلف نفسه، ولكن لا ليحددها كما يطيب هواه؛ لأن الشارع حدد أصولها بقوانين كلية تضبط أبعادها

ضبطا محكما. وهذا تعبير آخر عن قاعدة (لكل واقعة حكم). فالمسألة ليست منفلتة كما يحاول الليبرالي أن يسوق لها.

ولكن الليبرالي لم يقف على حد زعمه، فلا يتجاوز منطقة الفراغ إلى غيرها، بل تعدى إلى الاجتهاد مقابل النص. ففي الواقع إن الليبرالي قال رأيه في كل تفاصيل الشريعة، بالنقد والتعريض والتهكم والتهجم. فهل منطقة حجاب المرأة من المناطق التي سكت الشارع عنها ولم يتشدد في أمرها تشددا لا نقاش فيه؟ أم أن منطقة تحديد قوانين الإرث تحديدا مفصلا لم يرد ذكرها في القرآن والنصوص الشرعية، وتعد من مناطق الفراغ التي لا نملك كلاما للمشرع فيها؟ ما أكثر ما تهجم الليبرالي على أحكام شرعية ثابتة، قد فصل القول فيها في الشريعة بما لا نقاش فيه، وقضي الحكم بها! بل إنه كثيرا ما يتهجم على ضروريات الدين، أي الأمور التي أطبقت كافة المذاهب الإسلامية، قديما وحديثا، على كونها جزءا من المنظومة الدينية، برغم الاختلاف الشديد في المسائل الأخرى.

نعم، الليبرالي يبرر ذلك بأن الدين جاء ليلبي داعي الفطرة. جاء ليكفل للإنسان سبل السعادة الاجتماعية. وبالتالي إذا رأي الليبرالي

أن حكما شرعيا لا ينسجم مع فطرته المعوجة، ونفسيته الممسوخة بالخمر والأفلام الإباحية والزنا واللواط وأكل الخنزير، فإن له أن يقول: كلا، الحجاب يتعارض مع النظر إلى المرأة على أنها إنسان حر. الميراث المعهود في الإسلام لا ينسجم مع مبدأ المساواة، الصلاة حركات فارغة تنم عن الاحتكام للأساطير، الحج ممارسات مضحكة ومضيعة للوقت، منع زواج المثليين يتعارض مع حرية اتخاذ القرارات، منع الربا والقمار والدعارة يتعارض مع مبدأ الاقتصاد الحر. وباختصار يمكن لليبرالي، اعتمادا على مقولة (الفطرة وضرورة توافق الدين لها) الفضفاضة، المحتملة لكافة التأويلات، يمكن له أن يهاجم كافة تعاليم الدين بحذافيرها. وهو مقدم على هذا فعلا كما تجد الأصوات من هنا وهناك واضحة مسموعة.

يستعين الليبراليون عادة بنصوص من القرآن والحديث الشريف، للاستدلال على عدم تعارض الليبرالية مع الإسلام. وهم غفلوا أو تغافلوا عن أن القرآن فيه محكم ومتشابه وظاهر وباطن وناسخ ومنسوخ... إلخ. وفي معزل عن أي تطبيق لقواعد علوم القرآن، التي ثبت أن لا غنى عن التعمق فيها لكل من أراد استنباط حكم

من القرآن، وبالاستعانة بعموم المعاني القرآنية وصلاحيتها للانطباق على ما يريدون عند فصلها عن تلك القواعد، هم يستنبطون منه ما يوافق آراءهم الهدامة، التي من شأنها هدم كل ما يؤسس القرآن له ويؤكد على تشيده. مثلا يعتمد الليبرالي على قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[الكهف:٢٩]، فيزعم أن الآية تعني حرية الاعتقاد وبالتالي فالإسلام يقر حرية الاعتقاد. وفي هذا غفلة فاحشة عن قواعد علم البلاغة فضلا عن علوم القرآن والتفسير؛ لأن الأمر التخييري لا يدل بالضرورة على الإرسال والإباحة. فمثلا إذا قال الأب لابنه: (إذا رسبت في دروسك أعاقبك عقابا شديدا ولك الخيار ادرس إن شئت أو لا تدرس). فخبرني: هل يفهم الولد من هذا الكلام أن أباه سمح له باختيار الكسل والاجتهاد على حد سواء؟ والآية الكريمة تقول: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا﴾. فانظر لمن يؤمن ببعض ويكفر ببعض! هذا مع الاعتماد على علوم اللغة والبلاغة فحسب وهي أول الطريق للمفتش في معاني القرآن. فكيف إذا دخل قليلا في علوم القرآن؟ بل كيف إذا اصطدم بالآيات الأخرى

التي يمكن أن تعارض هذا الفهم كقوله تعالى ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[آل عمران:٨٥]، فكيف يصمد تفسيره الواهي هذا؟ ولكن الليبرالي لا يريد أن يسمع من الدين إلا ما يوافق غايته.

وهكذا الحال مع الحديث الشريف، فبدون إعمال قواعد علم الحديث والنظر في القواعد السندية والدلالية، يوظف الليبرالي الحديث الشريف كما يطيب له الهوى. ليقف في النهاية كالطاووس مزهوا، وهو يتشدق بأن الليبرالية لا تعارض الإسلام.

ولا بأس هنا بمناسبة الحديث عن التقدم والرجعية، أن نشير إلى لعبة خبيثة أخرى يلعبها هؤلاء: وهي الإصرار على ترويج فكرة معينة وبثها في المجتمع حتى ترتكز في نفوس الناس وتتغلغل في أعماقهم فيصدقوا بها لاشعوريا. وهذه الفكرة: هي مساوقة العلمانية للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي. فحيث ما كانت علمانية تجد تقدما علميا وتقنيا وتطورا في المخترعات والآلات. وبالمقابلة: حيث تجد الدين تجد التخلف والجهل المدقع. كذا يقولون.

وهكذا فإنك عندما تناقش أحدهم بشأن العلمانية، يجيبك مراوغا: (العلمانية ليست سيئة؛ فكل إنسان يحترم العلم والتقدم

والتكنولوجيا). وهذه هي المغالطة بعينها؛ فإنك تحدثه عن أمر وتسأله عن موضوع فيصوغ إجابته عن موضوع آخر مشعرا بوحدة الموضوعين. مع أن بينهما بونا شاسعا؛ إذ من قال بأن الدين ضد التقدم التكنولوجي؟ بل إننا نرى أن التقدم التكنولوجي قد واكب الديانات المختلفة في المجتمعات البشرية على مر العصور. ألا ترى أعجوبة التكنولوجيا، التي لم يستكنه العلم الحديث سرها لحد الآن، المسماة (الجنائن المعلقة) ببابل؟ أم لا ترى إهرامات الفراعنة التي يقف العلماء الآن إجلالا لها؟ وفي وسع المرء أن يأتي بعشرات لا بل مئات الشواهد عن قفزات عجيبة في العلم التقني، حدثت في مجتمعات وثنية مغرقة في العقائد الضالة، لا يملك العلماني أن لا ينحني إجلالا أمام تفوقها التقني، رغم إيمانه بسخف معتقداتها. في الوقت ذاته لن يعدم مثل هذا في الحضارات الموحدة المدينة بمعتقدات محقة. كذلك لن يعدم الباحث أن يجد مجتمعات متخلفة تقنيا مع قيام سياساتها على فصل الدين عن حكم الجماعة؛ كسائر ما تخلف من المجتمعات المتدينة بأديان عقدية صرفة أو كالصرفة لا شريعة فيها. مثال ذلك العرب وقت الجاهلية.

ففكـرة الـدين أصـلا لا تتقـاطع مـع التقـدم التكنولـوجي. وإذا وجدت من دين ما أنه يقف في وجه تطويع الإنسان للطبيعـة، فـبلا ريب لن تجد من الدين الإسلامي مثل ذلك. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[الجاثية:١٣].

نعـم؛ الكنيسـة إذ تبنـت النصـرانية محرفـة ومشـوهة عـن أصـلها، وقفت في طريق العلماء والفلاسفة. وجاء تحرر هؤلاء منها مواكبا للثورة الصناعية التي خلفت عالمنا الحديث. فربطـت العلمانيـة بـين فكرة التحرر من الدين مطلقا -أيا كان هـذا الـدين- وبـين التقـدم العلمي. وجعلت مـن فصـل الـدين عـن الدولـة علامـة علـى التقـدم والازدهار، بل عاملا من عوامله أو سـببا مـن أسـبابه، بـل هـو هـو لا يزيـد عليـه ولا يـنقص منـه: فالعلمانيـة تكنولوجيـا والتكنولوجيـا علمانيـة. فتأمـل المغالطـات الفاحشـة التـي يلبسـون علـى النـاس بواسطتها.

ونحن لا نعد التطور التقني لهؤلاء علامة على السمو والعافيـة مـن الجهـل والتخلـف، تمامـا كمـا أننـا لا نبـرئ الفراعنـة مـن الجهـل والتخلف والهمجيـة بـرغم تفـوقهم فـي الطـب والهندسـة والفلـك.

ورسالتنا هي: لا شيء يمنع أن يطوع الإنسان الطبيعة ويسخرها علميا وتكنولوجيا لخدمته، تحت ضل عبوديته لله تعالى والانتماء إليه والاحتكام تحت أحكامه. لا أقل من باب الشكر على هذه النعمة بالذات: نعمة أنه سبحانه سخر الطبيعة له وجعلها مطواعا ليده.

والخلاصة: دعوى الإسلام التجديدي والتقدمي، إن كان المقصود بها التعامل مع تطورات العصر بمقتضى القواعد الإسلامية المؤصلة بدقة، وقراءة الوسائل والمسائل المستحدثة والجديدة التي لم تكن معروفة في السابق، ولكن وفق منظار الاستنباط الصحيح من القرآن والسنة، فهذا أمر لم ولن يرفضه الفقهاء. وما أيسر التحقق من هذا بمراجعة كتبهم الفقهية، وآراءهم في التلقيح الاصطناعي وأحكام البنوك والبورصة وفقه الفضاء الخارجي، وسائر مظاهر التطور والتكنولوجيا.

أما إن كان المقصود من الإسلام التجديدي والتقدمي هو اعتماد مبادئ الليبرالية، مع صياغتها بإطار إسلامي خداع ومبهرج -كما هو الحاصل فعلا في الواقع الآن- فإننا نرفض هذه الفكرة المشوهة الممسوخة عن الإسلام. ونتمسك بما يسمونه (الإسلام التقليدي)

بكل اعتزاز، دون أن نعبأ بتهم الرجعية والتخلف، التي لا أساس لها إلا الخطابات الرنانة الفارغة. متكلين على كون حلال محمد حلالا إلى يوم القيامة وحرامه حراما إلى يوم القيامة، لكي نطمئن إلى حقانية موقفنا.

**السؤال الثالث:**

## ماذا تعني لك (حرية الإنسان)؟

## جواب المسلم الليبرالي:

(كل إنسان خلقه الله تعالى حرا، فالحرية نعمة إلهية مقدسة لا يجوز أن نسلبها من المرء. وقد استساغت السلطات الجاهلة بكافة أطيافها (سياسية، دينية، اجتماعية) أن تفرض القيود المتعنتة على الإنسان، متجاسرة على حرمة الحرية المقدسة، ومتطاولة على ذات الله تعالى إذ خلق الإنسان حرا لا قيد يكبل يده ولا قضبان تحد جناحه عن التحليق والإبداع والتطور والتفوق.

نعم شاءت تلك السلطات إن تتحدى الرب في ملكوته وتتقمص دوره، فتفرض القوانين كما يطيب لها وبما يخدم مصالحها. وكانت النتائج مأساوية على البشرية جمعاء.

وأسوأ تلك السلطات هي السلطات الدينية؛ لأنها باسم الدين تحارب الدين؛ إذ الدين نزل لخير الإنسان لا لسجنه وتقييده بالأصفاد وحبسه عن الإبداع والتطور.

ولهذا فأول ما ينبغي فعله أن نمنع تلك السلطات من مزاولة دورها التدميري في تكبيل الإنسان وتقييده. وخصوصا السلطة الدينية؛ فقد ثبت بالتجربة أن رجال الدين في ممارساتهم السلطوية يشكلون أسوأ أشكال القمع والاستبداد والانتهازية. ومن هنا فلابد من فصل الدين عن الدولة والسياسة؛ لأن إدخال الدين على السياسة إفساد لها وإدخال السياسة على الدين إفساد له.

هذا ما ينبغي فعله قبل كل شيء ضمانا لحق الحرية المقدس للفرد.

ولكن هذا لا يعني أن نترك المجتمع دون قوانين تديره لأن هذا معناه سيادة الفوضى. فالقانون ضروري للجماعة البشرية. ولكننا، بناء على ما سقناه آنفا من كلام، نقرر أنه ينبغي أن نقتصر من القوانين على أقل مقدار ممكن منها، على الضروري فحسب؛ لأن ما زاد على ذلك يشكل تعديا على حق الحرية المقدس.

وكقاعدة عامة: بإمكاننا أن نقول بأن حرية الفرد تنتهي عند حرية الآخرين. وبهذا حفظنا حق الحرية للجميع مع ضمان عدم تعدي كل منهم على مساحة غيره).

جواب المسلم:

يشكل الجواب المار روح الليبرالية ولب معناها العملي. الليبرالية تعني إعطاء حجم مضخم للحرية إلى الدرجة المسببة للانفلات الأخلاقي التام، وبما يكفل انهيار التربية والأسرة والأخلاق، والسماح لكل من يشاء أن يفعل ما يشاء. ومن أهم أدوات الليبرالية في ذلك (العلمانية): أي فصل الدين عن السياسة وإدارة الدولة، وتقليص دوره إلى مجرد طقوس للصلاة والعبادة. فلا يعود للدين من أثر في كافة أمورنا الحياتية: من مالية واجتماعية وسياسية. فنبيع كيفما نريد ونشتري كيفما نريد وننكح ونطلق ونشرب ونأكل كيفما نريد ومع من نريد وعلى ما نريد. ولا يكون للدين كلمة في كل هذا. فالدين عندما يتكلم في هذا يكون متعديا على دائرة الحرية الشخصية ومتجاوزا على الإنسان أن يكبله بالقيود والأصفاد دونما حق؛ إذ هو أصلا –أي الإنسان- قد ولد حرا فبأي حق يجيء الدين ثم يقرر أن يسلبه هذه الحرية؟

إننا، كمسلمين، نرفض هذا التفسير المتطرف للحرية في مدلوله البالغ الإفراط. فإن الليبرالية وإن صاغت هذا الجواب بطريقة توحي انسجامه مع إرادة الله –حالها في ذلك حالها مع كل فكرة

وأطروحة تسوق لها- ولكن هذا الطرح، وإن لم يتصادم تماما مع إرادة الله بحسب النظرية، ولكنه بحسب التطبيق متصادم معها متجرئ على الوقوف أمامها، أمام إرادة الباري عز وجل، وبوقاحة منقطعة النظير. والليبرالية بهذا الأسلوب وإن انتقدت رجال الدين، إذ تراهم يحاربون الدين باسم الدين، ولكن طرح فكرة الحرية بهذه الطريقة اللاهوتية قد تبنى نفس المنهج؛ فالليبرالية كذلك تحارب الدين باسم الدين هكذا.

نعم ينبغي أن نقتصر من القوانين على الضروري في تحديد حرية الإنسان. لا خلاف مفهومي في هذا ولا كلام حول هذه النظرية. إنما الكلام في التطبيق: فهذا الجانب الضروري من القوانين من يحدده؟

فإننا نرى الإنسان عندما أراد أن يحدد المقدار الضروري من القوانين في سبيل أن ينظم المجتمع، دون أن يتجاوز على الحرية (المقدسة)، سبب تحديده الويلات المدمرة: من انهيار في القيم والأخلاق، وللدرجة التي انتشرت معها الجرائم والمخدرات، وارتفعت نسبة الانتحار مع تصاعد الشعور بخواء الحياة اللاأخلاقية، واصبح دور الأسرة ضئيلا خصوصا مع زيادة معدلات اغتصاب

الآباء لأبنائهم وانفلات المراهقين بعيدا عن سيطرة الأسرة مؤيَدين بدعم الحكومة ومباركتها. وبات قوام الحياة مبنيا على الجنس والطموح المالي. وإن نظرة عابرة إلى الإحصائيات تقدم لك عينة مرعبة لفداحة تزايد الأدواء الاجتماعية يوما بعد يوم في ظل الليبرالية. الأمر الذي حدا بمنظريها أن يتراجعوا كل يوم عن هذا البند الخيالي، بند (الاقتصار من القوانين على الضروري)؛ لأن معناه عندهم هو (الاقتصار من القوانين على أقل القليل). وبهذا تراهم كل يوم يسنون القوانين الجديدة ويعدلون التشريعات، وللدرجة التي حدت بهم إلى إصدار قانون بمنع المشروبات الكحولية. ولكن أنى لهم ذلك والمجتمع قد تشرب المشروبات الكحولية حتى النخاع؟ فما لبثت الجريمة المنظمة (المافيا) أن اتخذت من المنع وسيلة جديدة للإثراء، معتمدة طريقا حاشدا بالعنف والقتل والدمار، ناهيك عن غيرها من العوامل التي ألقت المشرع الليبرالي في دوامة من الحيرة، فما لبث أن عدل عن تشريعه إلى الإباحة، واقتصر على البرامج التثقيفية، مبينا خطورة الخمر وويلاته الصحية والنفسية والاجتماعية، دونما طائل؛ فمعدلات الإدمان في تزايد تام. وكيف لا يكون ذلك والفرد منذ نعومة أظفاره، وهو لم يزل غضا لا خبرة له في الحياة، يُعرَض على كافة الشهوات الهدامة من خمر

وجنس ومخدرات وبروز عضلات بالعنف والخيلاء والمال، ثم بعد أن يتربى السنوات الطوال ويشتد عظمه على ذلك، يبدأ عقله ربما بإدراك حجم المشكلة التي هو غارق فيها حتى أذنيه، ويفكر في تنظيم حياته. فما هو تأثير الوعظ حيال سطوة الحياة الحسية؟ وإلى أي حد سينجح الإنسان في التحرر منها وهو غارق في دوامة الإغراءات؟ وما هو مقدار التوفيق والسعادة المقدران له بعد ذلك؟

هذا على صعيد المجتمع.

وأما على صعيد السياسة الخارجية، فخبرني: كيف طبقت الليبرالية مبدأ (تحديد القوانين بالمقدار الضروري)؟ الجواب واضح لا يحتاج أي جهد: طبقت هذا المبدأ بما يخدم مصالحها على حساب الآخرين. وسخرت كافة تلك الوسائل الهدامة: من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ناهيك عن الأحلاف الاستراتيجية والعسكرية. فكان الدمار الاقتصادي والعسكري، وكانت المجاعات والأوبئة. هذه هي قدسية الإنسان في عرف الليبرالية.

رفعت الليبرالية شعار حرية الإنسان وأنه ولد حرا ولا ينبغي الحد من هذه الحرية إلا بالمقدار الضروري. ولكنها لم تستدل على هذه

النقطة ولم تبين: لماذا لا ينبغي الحد من هذه الحرية إلا بالمقدار الضروري؟ وهل هنالك ملازمة حتمية لا تنفك، بين الولادة حرا، وبين حضر تقييد هذه الحرية إلا بالمقدار الضروري؟ كلا لم تقدم لنا الليبرالية جوابا على هذه النقطة، بل اعتمدت عليها بطريقة خطابية، متكلة على تأثيرها السيكولوجي وانسجامها مع المشاعر والنفوس.

أما الإسلام فيقدم لنا الدليل على هذه النقطة. فالإنسان في نظر الإسلام خليفة الله في الأرض. ومن هنا ينبغي جزما أن لا يقيد الخليفة إلا بالقوانين الضرورية. بل ليس من حق أي قوة وأي جهة أن تتجاوز على هذا الحق الممنوح له من قبل الله تعالى فتفرض عليه ولو قانونا واحدا. ولا يملك أي إنسان أن يفرض عليه حتى ولا بندا تشريعيا واحدا يتيما فردا. نعم؛ ينبغي أن يقتصر من القوانين المحددة لحرية الإنسان على المقدار الضروري. ولكن مع فارق جوهري بين معنى الضرورة هنا ومعنى الضرورة هناك. فهذه الضرورة في عرف الإسلام لا تعني أقل مقدار ممكن من القوانين التي يضعها البشر بعقليتهم المحدودة. كلا؛ الضرورة هنا تعني: الاقتصار على القوانين التي تحكمه بمقتضى مقامه هذا لا أكثر: أي

بمقتضى كونه خليفة الله في الأرض. ماذا نفهم من مقام الخلافة؟ إن الخليفة لا يملك من الصلاحيات والمزايا، إلا بالمقدار الممنوح له، من قبل الذي استخلفه. الخليفة ممثل لإرادة المستخلِف، لا أكثر ولا أقل.

لا شيء في عرف الإسلام يقول: (بأن حرية المرء تنتهي عند حرية الآخرين). بل في الحقيقة هذا الكلام لا محصل واقعي له؛ إذ ليس بين المرء والآخرين، في مفهوم الحرية المطلوب هنا، ازدواجية وبينونة؛ فالفرد مقهور بالروابط الاجتماعية التي تربطه بالآخرين، والتي لابد له من تنظيم وضعها بما يحتم عليه أن يتنازل عن جزء من حريته الشخصية ويبذل مقدارا يتداخل من دائرته مع دوائر الآخرين، كما ينتظر من الآخرين فعل نفس الشيء معه. وهذا الشيء انتبه له الليبراليون أنفسهم فاضطروا إلى سن القوانين المحرمة للمخدرات والانتحار وغيرها من التصرفات الشخصية. وبالجملة: مسألة (حرية الفرد وحرية الآخرين) مشتملة على مغالطة. إذ من هم الآخرين؟ إنهم البيئة التي انجبت الفرد وانتجته ليكون جزءا من منظومتها. وبالتالي تقع على عاتقه من البداية مسؤولية أن يكون جزءا من هذه المنظومة، وينتظر منه أن يتصرف، مع الأخذ

بنظر الاعتبار جزئيته لهذه المنظومة. فالله تعالى أوجده في هذا النظام ليمثل، مع باقي أجزاءه، مصداق الاستخلاف الرباني. ولا مندوحة له من أن يؤدي دوره في مجتمع الاستخلاف، بمقدار ما يحدده المستخِلف تماما، بلا زيادة ولا نقيصة، بالقوانين والأخلاق التي يقرها. وهذا هو معنى (المقدار الضروري) في عرف التشريع الإسلامي.

ها هنا مغالطة في استخدام المفهوم. فالحرية الشخصية قد تعني أن اتصرف بما أنا مسلط عليه من حقوق فردية؛ فاختار مثلا العمل الذي ينسجم مع ميولي وكفاءاتي، واختار الزوجة التي تعجبني وتقبل بي ولا شأن للآخرين بهذا طالما أن لا محذور في اختيارها، واختار الدراسة التي تطيب لي والهواية التي تستهويني. فهذا كله يشكل استخداما معينا لمفهوم الحرية الشخصية.

ولكن الحرية الشخصية قد تعني: أن يتصرف المرء في ما لديه تصرفا من شأنه أن يلحق الضرر بالآخرين، وإن لم يلحق الضرر فعلا ما لم يختاروا التفاعل معه. مثلا: أن يخلع ملابسه ويقف عاريا في حديقة منزله أمام الرائح والغادي. إن الآخرين —وفيهم الأطفال- ما لم يختاروا النظر إليه، هم لن يتأثروا بمنظره المخدش

للحياء، والذي من شأنه أن يسبب أضرارا نفسية عند الأطفال على الأقل. وعلى هذا فإذا صاح به معترض، فربما يجيبه قائلا: (أنا حر أفعل ما أشاء في حديقتي. والمعتدي هو أنت لأنك تختار النظر إلي. وعلى عاتقك تقع الإساءة التي تتسبب بها لنفسك).

الليبرالية تغالط في استخدام مفهوم الحرية الشخصية: فهي تطرحه وتدافع عنه بما ينسجم مع صيغته الأولى، ولكنها بشهادة التطبيق تقصد صيغته الثانية.

وهذه المغالطة شبيهة بالمغالطة الأخرى التي لا تقل فداحة عنها، والمتمثلة في الخلط بين الدين نفسه وبين المنحرفين من منتحلي الدين.

في القرون السالفة أساء الكهان والقساوسة استخدام نفوذهم فعاثوا في الأرض فسادا. واتخذتها الليبرالية اغنية تصدح بها صباحا ومساء، لتدلل على أن الدين ينبغي أن يطرد تماما من نظام الحكم ومن سائر مظاهر المجتمع، باستثناء الصلاة والعبادة ودعوى الانتحال، فيقال عن زيد أن منتحل لدين الإسلام ويثبت في بطاقته الشخصية أنه مسلم. وله أن يصلي في المسجد صباحا ومساء ويصوم من كل شهر ثلثاه. أما إذا أراد الزواج من أخته بالرضاعة

مثلا، فإن الليبرالية تقول له: (من حقك الزواج بالمرأة التي تريدها وتريدك، حتى لو صادف أنها رضعت من ثدي أمك خمس عشرة رضعة. وماذا في الأمر، فهل حدثت تغييرات فسلجية في الأعضاء التناسلية تمنع زواجكما معا)؟ وإذا أحجم عن توظيف ماله في معاملة ربوية تقول له: (المال مالك وأنت مسلط عليه وأنت تعرضه بالطريقة التي تشاء. فإذا لم يكن الأمر يعجب الطرف الآخر فإنك لست بمجبره على الاقتراض منك بفائدة حتى تلام على الأمر). وهكذا تُهجَر شريعة السماء تماما. ولا يبقى مجال لأن تكون الدولة ممثلة لحقيقة الاستخلاف الرباني، ومطبقة لإرادة السماء في الأرض. وهل هذا إلا محق الدين بعينه؟

الدين ليس هو بنفسه أدعياء الدين المنحرفين عن جادة الصواب، من أباطرة الكهنوت ومسلحي الجماعات المتطرفة. لليبرالية أن تطالب فصل مدعي التدين المنحرفين عن السياسة لا فصل الدين نفسه عن السياسة. الدين نفسه يدعو لفصل هؤلاء عن السياسة وعن كل مرافق الحياة المؤثرة. إن تحميل سمعة هؤلاء على الدين وعده وإياهم شيئا واحدا مغالطة صريحة الغرض منها واضح؛ ألا وهو بسط شريعة الليبرالية والليبرالية وحدها، وإلقاء كافة الشرائع

الأخرى –وعلى رأسها الشريعة المحمدية- جانبا وعزلها عن حياة الإنسان.

لا مجال للمسلم أن يدعو لفصل الدين، لا عن السياسة ولا عن كل مفردة حياتية أخرى؛ لسبب بسيط وهو أن من ضروريات الدين: أن لكل واقعة حكم. الدين منظومة من العقائد الثابتة ببراهين عقلية ساطعة، وقد ترتب عليها نظام كامل استوعب كل جزيئة من جزيئات الحياة. الدين يمثل إرادة الله على الأرض. وقد شاء الله أن يكون له حكم في كل شيء. يسعى بعض الليبراليون إلى النقض بمسائل لا تستوعبها عقول البشر، فيتساءلون عن حكمة تحريم الزواج بالأخت الرضاعية، ويستهجنون إقرار الإسلام لقوانين الرق مثلا، وغير هذا من الجزئيات الفرعية. ورغم أن بالإمكان مناقشة كلامهم بأسلوبهم. ولكنهم في غفلة أو تغافل عن أصل المسألة. فقد عجزوا عن إنكار وجود الباري عز وجل وإنكار نبوة محمد صلى عليه وآله، فجعلوا يستشكلون على الفرعيات التي لم تستوعبها عقولهم. فنقول لهم: (ابدأوا من الأصل). فإذا ثبت أن لهذا الوجود قوة حكيمة عظمى توجده وتدبره، وثبت أنها ألزمت الإنسان بأحكام معينة –وقد ثبت هذا كله بالبراهين المفصلة في

كتب الفلسفة والكلام وغيرها- فطالما ثبت هذا، فلا مناص من قبول حكمها والإذعان لمشيئتها. وبعبارة أخرى: إذا ثبت وجود الله وأنه مالك الملك المتفضل على عباده بإيجادهم، ففي ذمة العبد أن يطيعه في تشريعه أيا كان ذلك التشريع، ومهما بدا له غريبا عصيا على الفهم؛ قضاء لحق المولوية والمملوكية. وهذا واضح بديهي. ولكن قصر باع الليبراليين عن جحد وجود الله مباشرة وجحد نبوة الخاتم، فجعلوا ينقضون على تشريعه؛ ظنا منهم أن هذا ينفعهم في إنكاره أو في صرف الناس عن طاعته في شريعته. وهي مغالطة أخرى من مغالطاتهم.

**الوتر الحساس: مقاطعة رجال الدين**

ومن التمويهات الخادعة عند الليبرالية أيضا: الدعوة إلى الفصل بين آراء رجال الدين الإسلامي وبين نفس الدين. أنهم يطالبوننا بعزل الدولة عن الدين كما عرفت آنفا. ويطالبوننا أيضا بعزل رجال الدين عن الدين. يقولون: لا اعتراض علينا على الدين نفسه. ولكننا نعترض على علماء الدين ودعاته.

نسأل الليبرالية: من أين نأخذ المادة العلمية؟ أي مادة علمية، في الطب، في الفلك، في الهندسة، في القانون...من أين نأخذ المادة العلمية في أي تخصص؟

لو عمدت إلى الليبرالي وقلت له: أنا أدعوك إلى الفصل بين الطب وبين الأطباء. فإن من الأطباء من لا يتقن مهنته. ومن الأطباء من لا يسعى إلا للكسب المالي، ومن الأطباء من يسبب الموت للمريض بسبب سوء التشخيص، ومن الأطباء من يكون متواطئا مع شركات الأدوية، ومن الأطباء من سمعته وشهرته تفوق واقعه. وهكذا لو اعتمدت على مساوئ مهنة الطب لأدعو الليبرالي إلى مقاطعة الأطباء..

فبلا شك إن الليبرالي، إذا احترم بدنه وخاف عليه، هو لن يعمد إلى التداوي كيف ما يطيب له الهوى وعند كل مدع للفهم.

بل الليبرالي رغم يقينه أن الطب غير الأطباء، ولكنه لا يجد طريقا إلى الطب سوى الأطباء ما لم يصبح هو طبيبا.

والكلام هو الكلام مع علماء الدين لا يفرق قيد أنملة. فإن كل تخصص لا سبيل إليه إلا عن طريق المتخصص. وليس للمرء أن

يحدد كيفية التخصص كيف ما شاء له الهوى، ولا أن يتعرف على التخصص في معزل عن آراء المتخصص.

تعمد الليبرالية إلى لعبة خبيثة: فهي من جانب توظف طاقاتها الإعلامية وجنودها في المجتمع والصحف وشبكات التواصل الاجتماعي، وغيرها، في تشويه صورة رجال الدين؛ فربما يخترعون القصص والأخبار عنهم، وربما يحرفون القصة الصحيحة أو يصوغون حكايتها بشكل يجعل الجميل قبيحا والمعروف منكرا. وربما يستغلون هفوات بعض من ينتسب إلى الدين لقصف رجال الدين برمتهم، الورع منهم و المتعثر. وربما يستغلون الاختلافات الجزئية لآراء العلماء علميا، لإذكاء الفتنة بين اتباعهم، وتحويل النقاش العلمي إلى شجار اجتماعي، وسائر ما في جعبتهم من أساليب وتمويهات. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى بعد أن ينشروا الصورة المستهجنة عن رجال الدين ولو نسبيا، وبعد أن تتحقق الحيرة في نفس الإنسان المسلم: أن كيف السبيل وقد تزعزت الثقة بمن يرشدني إلى ديني..

عندها يعرض الليبراليون العلاج السحري، فيقولون: لا داعي للحيرة؛ إذ ليست آراء رجال الدين هي الدين. وعزوفكم عن

رجال الدين ومقاطعتهم، بل ومحاربتهم، لا تعني العزوف عن الدين ومقاطعته ومحاربته.

وهكذا يسري السم وتفشو الأكذوبة وتنطلي الحيلة.

ويغفل الناس عن المغالطة؛ فما كل إنسان يدقق في المسائل وفق قواعد المنطق.

إنك بمقاطعة المتخصص لا يبقى لك طريق إلى التخصص. والدين ليس لعبة بسيطة؛ إنه تحديد للسلوكيات العامة الفردية والاجتماعية، بما يوفق الإنسان إلى تبرئة ذمته، حيال التكاليف التي يجزم إجمالا أنها مطلوبة منه إلهيا. وهذا ليس مسرحا للاستقلال بالرأي أو الاتكال على الحكم الذاتي. وبين أيدينا آلاف النصوص الشرعية وآلاف الصحف في كيفية فهمها وتفسيرها وكيفية الاستفادة منها، مما يحتاج إلى جهد السنين المتطاولة، لكي يتمكن المرء من استجماع شتات نفسه، بالدرجة المطلوبة، حتى يكون له قول منسجم مع ذلك التراث الهائل. فهل تقول: إني أرفض هذه الأحاديث وتلك الروايات جملة وتفصيلا، وبالتالي أرفض ما شيد عليها من أبحاث غزيرة متشعبة؟

إذن نقول لك: هل ترفضها عن علم وبصيرة أم ترفضها عنادا؟ فأما العناد فلا شأن لنا والمعاند. وأما رفضها عن علم وبصيرة فيستوجب أن يكون لك مثل هذا الفهم وتلك البصيرة. أي أن تمضي السنين المتطاولة بدورك وتتخصص بها، لتحدد استحقاقها للإهمال والطرح من عدمه. فعاد الأمر بك إلى التخصص.

والحقيقة إن بطلان العبور إلى التخصص عن طريق غير المتخصص من أبده البديهيات. ومسألة الفرق بين الدين وآراء علماء الدين هي غير مسألة اعتماد الدين بمعزل عن آراء علماء الدين. ولكن المغالطة الليبرالية تعمل آلتها وتوهم أنهما نفس المسألة. إن الدين كضفة النهر، وعلماء الدين كالجسر الموصل إلى ضفة النهر. وبلا شك أننا يجب أن نفرق بين الجسر والضفة فلا نقول أنهما شيئا واحدا؛ إذ هما أمران متغايران حقيقة.

ولكن هذا لا يعني أننا يجب أن نفصل الجسر عن الضفة ثم نطلب الوصول إلى الضفة، عبر نهر هائج الأمواج يغرق في غمراته الإنسان مهما كان بارعا بالسباحة.

فالتفرقة بين المفهومين لا تعني فصل الارتباط الموجود واقعا بين مصداقيهما.

**السؤال الرابع:**

## ما هو موقفك من الناس غير المسلمين؟

## جواب المسلم الليبرالي:

(كما أن لي عقلا قد هداني إلى الإسلام، فأنا أؤمن أن الآخرين أيضا قد اعتنقوا مذاهبهم عن وعي وبصيرة ويعتبرون آراءهم وتوجهاتهم توجهات محترمة ومقدسة. وينبغي علي أن لا أنظر إليهم نظرة استعلائية، بل أحترم اختيارهم وأعقد القلب على أن نظرتهم لي لا تختلف عن نظرتي لهم، وبما أني لا أقبل أن يفرضوا علي آراءهم أو يحقروا من آرائي ومعتقداتي، فمن باب المعاملة بالمثل يجب علي أن احترم معتقداتهم ولا أفكر بيني وبين نفسي أني أفضل منهم مطلقا، بل المسألة نسبية؛ فمن الممكن أن يكونوا على حق كما أن من الممكن أن أكون أنا على الحق. والفرق فقط هو أنه قد تبين لي أن الإسلام هو الطريق الصحيح كما أنهم هم قد تبينت لهم صحة أفكارهم ومعتقداتهم. وهذا هو المنسجم مع التعاليم الإسلامية إذ ينص القرآن الكريم ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّين﴾[البقرة:٢٥٦]. وأما أن أرفض بشكل قاطع احتمال أن لا أكون أفضل منهم، فهذا هو التعصب البغيض الذي قامت على

أساسه الحركات الإرهابية المتسربلة بلباس الدين. فهذا بعيد عن روح الإسلام المبني على الأخوة والتسامح والرحمة).

جواب المسلم:

كل فكرة وكل معتقد مخالف للإسلام فهو معتقد فاسد باطل جزما وحتما. واحترام المخالفين لا يعني أكثر من: أن دم المخالف وماله وعرضه في أمان مني طالما أنه لم يبادرني بالأذى وطالما أن شروط الجهاد غير متوفرة -وهي شروط معقدة التحقيق كما هو معروف-. فليس لي أن أبادره بالأذى بيدي أو لساني؛ فهو إنسان، وينبغي بالأصالة مراعاة حكم الفطرة القاضي بالتراحم بين أفراد النوع الإنساني. ولي أن أرفق به وأن أدعوه إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة وأن أجادله بالتي هي أحسن، كما أن لي أن أتعامل معه بكافة أنواع المعاملات من بيع وشراء ومعاشرة وغيرها، مع مراعاة الحدود المرسومة بالقانون الإسلامي. ولكن هذا لا يعني أن أعقد الرأي بيني وبين نفسي بالمساواة بيني وبينه؛ كلا بل الله سبحانه قد جعل الأفضلية للمسلم على غيره. ومن أنا لأحكم في قبال حكم الله؟ ثم إن حمل نفسي على اعتناق هذه المساواة لا يعد من باب المعاملة بالمثل؛ لأن الطرف المقابل، شاء أم أبى، لن

يعدني ندا له، فهو إما أن يظن أفضلية معتقده -كما هو ظاهره- وبالتالي يجدني أدون منه وإن أظهر غير هذا، وإما أن يظن أن معتقدي أفضل وبالتالي يكون تمسكه بمعتقده عنادا أو تعصبا أعمى. أما أن يتبنى قلبيا المساواة بيني وبينه، فهذا الرأي لا يقول به من يملك أدنى فكرة عن طبيعة النفس البشرية، التي تأبى أن تلتزم الحياد حيال موقفين، ولا مناص لها من أن تميل لأحدهما. وحياتنا الاجتماعية تزخر بملايين الشواهد على هذا. وأنت إن شئت يمكن أن تمتحن وجدانك بأن تعرض عليه أي فكرة عملية تعن لك، وتختبر في أي رأي يتطلب موقفا منك إما القبول أو الرفض، لترى هل حقا تجد بإمكانك أن لا تقبل ولا ترفض معا.

وهذا الكلام لا ينافي كون الإسلام دين الرحمة والود والإخاء؛ إذ ليس في الاطمئنان إلى صحة المعتقد اعتداء على الآخرين، وليس هنالك تعصبا في تبني الموقف عن قناعة وتبصر وإصرار. التعصب يفيد الصمم عن كل رأي باستثناء ما عندي حقا كان أم باطلا. أما أن أجابه بحججك وأنظر إلى أدلتك فلا أجدها تصلح لأن أعدل عن معتقدي، ثم يطلب مني أن أعقد النية على أن عقيدتك، مع هذا، تساوي عقيدتي؛ فهذا هو السخف بعينه.

وأما قوله تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ الذي أخذ الناس يرددونه كالببغاوات دون أن يتأملوا في معانيه، فلا يدل على صحة هذا النوع من السلوك الذهني والأخلاقي، ولا يظهر منه أن على الإنسان أن يعتقد صحة الكفر كما يعتقد صحة الإيمان من باب المجاملة والتملق المموه. ولمَ لا يقرأ الناس تتمة الآية إذ يقول ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾؛ فهي تفرق بين هاتين المفردتين تماما، وتفصل بين الرشد فلا تعتبر أن من الممكن أن يكون غيا، وبين الغي فلا تعتبر أن من الممكن كونه رشدا. وكذا تختم الآية الكريمة بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾. فانظر كيف حددت الآية الكريمة طريقا واحدا للمعتقد الراسخ والشريعة المستحكمة، فلم تذكر غيره: وهو أن يكفر المرء بالطاغوت ويؤمن بالله تعالى. فكيف صار من تأويل الآية أن أرفع قدر العقيدة المعاكسة، واحترم بيني وبين نفسي الكفران بالله والإيمان بالطاغوت، من باب أنها عقيدة الغير، ورفضها يعد تعصبا؟

وفي التفسير من الوجوه الجيدة: أن نظر الآية إلى واقع النفس البشرية؛ أي أن الإنسان من الممكن أن تقهره بالقوة على اعتناق

الدين الصحيح ظاهرا، ولكن لا سلطان لك على نفسه، ولا تملك أن تجبره على الرشد قلبيا. وبهذا تدل الآية على عكس المطلوب.

إن الليبرالية لا تعلن للمسلمين وغيرهم: بأن عليهم التنازل عن الحمية للدين والاعتزاز بالمعتقد والاطمئنان إلى رسوخ العقيدة. فالليبرالية عندما تفعل هذا صراحة ستجد النفور والرفض من المسلمين. وسيدركون أي شر محدق بالإسلام هي. ولكن الليبرالية تلجأ إلى الدجل والخداع، وتركن كعادتها إلى استعمال المراوغة والكلمات الفضفاضة التي تحتمل كافة الوجوه والتأويلات، والمعاني البراقة التي تمزج بدسمها الحلو السم الليبرالي. وتموه أن الحمية للدين والاطمئنان إلى المعتقد هو نفس الجمود والتحجر الفكري الذي يسير الحركات الإرهابية. وهكذا ترتفع الأصوات من عقيرة المسلمين أنفسهم، تدعو إلى عدم التمسك بالإسلام دون أن يعوا ما هم فاعلين.

**السؤال الخامس:**

## ما المدى المفتوح لدور العقل بنظرك؟

### جواب المسلم الليبرالي:

(مشكلة الإسلام التقليدي أنه دائما يرى التضاد بين الحكم الشرعي النازل من السماء وبين الحكم الذي يدركه الإنسان بواسطة قوة العقل والفطرة. إذا كان الواقع هذا وأن حكم العقل البشري يعارض دوما حكم الله تعالى، فإنه لا كلام في أن حكم الله هو المقدم وهو المتبع إذ لا رأي هنا للعبد إلا الطاعة والانقياد.

ولكن لماذا نفرض هذا التضاد واقعا موجودا؟ لم لا يكون حكم العقل متوافقا مع حكم الله سبحانه؟ أليس هو سبحانه من أودع هذه القوة الفطرية في جبلة الإنسان -قوة العقل- ألم يجعل مدار التكليف والثواب والعقاب عليها؟ ألم يحث القرآن وتحث السنة على التدبر والاستفادة من العقل إلى أبعد مدى؟ أفلا يجد الإنسان من نفسه أنه يدرك الحسن والقبح -وهما ملاك الأحكام- في عدة مسائل، قبل أن يعلم بوجود الحكم الشرعي فيها: فيعرف قبح أن تقتل النفس البريئة، أو يسرق مال الغير، وغير هذا؟

ومن هنا فإن (الإسلام الليبرالي) يضع حكم العقل فوق كل اعتبار بشري؛ لأنه مرآة حكم الله تعالى الحاكية عن واقعه).

جواب المسلم:

لعبة أخرى يلعبها أتباع الليبرالية، وهي الأخرى كلمة حق يراد بها باطل. وليس المقصود بها واقعا الحث على الاعتناء بحكم العقل وتحكيمه من أجل استكشاف أحكام الله تعالى، كما هو الظاهر من الكلام. كلا. إنما الغاية من هذه اللعبة هنا هي نبذ أحكام الله تعالى وراء ظهورنا، ثم الاستقلال باستنباط الأحكام الشرعية من ذاتنا في معزل عن الكتاب والسنة، ومن ثم، بعد أن نوجد ثلة من الأحكام الليبرالية، اعتمادا على التفكير الذاتي الصرف، ننسب هذه الأحكام إلى الإسلام، مدعين أنها أحكام الله طالما أنها استنبطت بطريق العقل، حتى لو عارضت فريضة شائعة أو سنة متداولة. وبهذا الطريق دعا المسلمون الليبراليون إلى تعطيل الحدود الشرعية؛ بحجة أنها (ممارسات تعسفية وهمجية، والدليل هو العقل)، وتظاهرت المسلمات الليبراليات في الشارع سافرات وربما عاريات، مطالبات بترك الحجاب، بحجة أنه (مظهر للتخلف

وامتهان المرأة. والله لا يقبل بالتخلف وامتهان المرأة، فالدليل العقل أيضا).

نعم الإسلام دين العقل وصوته صادح يطلب الاحتكام إلى العقل في أصوله وفروعه. ولكن نسأل الليبرالي: عندما تمرض، فهل تذهب إلى الطبيب، أو تكون أنت قد درست الطب فتطبب نفسك، أم لا هذا ولا ذاك فتحتكم إلى عقلك الصرف في معزل عن قواعد مهنة الطب تماما، وتسعى لاكتشاف العلة هكذا واستنباط العلاج؟ وأدهى من ذلك أن تدرس الطب، ثم تصر معاندا على رفض المعلومات الطبية الصريحة، بحجة أن عقلك يكفيك ولا حاجة بك إلى ما درست.

هذا حال الليبرالي مع العقل والإسلام، سواء أكان ليبراليا جاهلا تماما بأحكام الإسلام، أم كان له حظ من العلم ولكن خاب مسعاه وافترى على الإسلام ما ليس فيه ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلًا﴾[النساء:٥١].

نحن كمسلمين أساس احتكامنا إلى الإسلام هو العقل. به عبد الرحمن واكتسب به الجنان. ولكن إذ هدانا الله لنعمة الإسلام

بالعقل، فما معنى أنه أمرنا بلزومه -أي العقل؟ هل معنى هذا أنه سبحانه يقول لنا: تعالوا إلى الإسلام واهتدوا بعقولكم إلى الإسلام، ثم بعد أن نستجيب ونأتي إليه يقول لنا: حسنا، الآن اهتديتم إلى الإسلام وصار اسمكم (مسلمين)، اذهبوا الآن إلى بيوتكم واستنبطوا الأحكام كما يطيب لكم؟

هل هذا كلام يقبله عاقل؟

كلا طبعا. معنى أنه دعانا سبحانه لما يحيينا: ليس أن نشهد الشهادتين ثم يتركنا ضائعين نتوه في بحار الوهم والخيال والهوى، خالعين عليها صفة (العقل). ليس العقل هو مجرد إعمال التأمل الذاتي في معزل عن الشرع. تختلط القوى النفسية بعضها بالبعض الآخر فيمتزج العقل بالهوى والخيال والوهم في ذات الإنسان. وما لم يكن معصوما من الزلل، أو متبعا لتعليمات المعصوم من الزلل، فكيف له أن يحدد أن ما أتى به من حكم شرعي هو حكم عقلي فعلا، لا حكما وهميا أو خياليا؟

نعم العقل هدانا إلى وجود الله تعالى، وهدانا إلى وجود الإنسان الكامل المعصوم من الزلل - أي الإنسان ذو العقل الصرف المبرأ من الأوهام والأهواء- وأن هذا الإنسان الكامل قد بلغ تعليمات الله

لنا. وبالعقل ندرك أن صرف النظر عن تلك التعليمات والسير كما يطيب لنا السير ليس طريقة صحيحة ولا مبرأة للذمة أمام الله تعالى. ومن هنا لا يعود في أيدينا طريق إلا الاستفادة من العقل في طريق واحد محدد، وهو الطريق المشروع الوحيد لنا: ألا وهو توظيفه - أي العقل - في بنود التبليغات والتعليمات، التي بلغها الإنسان الكامل عن الله إلى البشر. وهذا الطريق طريق وعر وشاق من شأنه أن يستنفذ العمر، جله أو كله، قبل أن يكون الإنسان العادي قادرا فعلا أن يقدم آراء مقبولة في هذا المضمار، وإن اشتملت على نسبة خطأ يمكن التماس الأعذار المنطقية فيها.

فحالنا في المسألة حالنا مع مثال الطبيب المار. فإننا إما أن نستنفذ العمر في طلب العلوم التي تداوي أدواء المجتمع والإنسان على ما أراد الله تعالى، أو أن نأخذها ممن نذر عمره لها فعلا وكان عمله مطابقا لعلمه، ونكون له شاكرين. أما أن نتعلم كلمتين ثم ندعو لرفض تعاليم الدين بحجة العقل، فإن العقل أول ما يستهجن من الأحكام يستهجن هذا الحكم؛ حكم الاستقلال به عن الشريعة السماوية. ويلزم على الداعين إلى هذا الطريق أن يطبقوا هذا الحكم قبل كل حكم. وهكذا تجد أن هذا الطريق يلغي ذاته بذاته.

## السؤال السادس:

## ما هو رأيك بقانون حقوق الإنسان؟

## جواب المسلم الليبرالي:

(لا ينبغي للمسلم أن يناقش في أن غاية الإسلام هي مراعاة حقوق الإنسان وحفظها والسهر عليها. ومن هنا فإن قانون حقوق الإنسان يسير جنبا إلى جنب مع الشريعة المحمدية الغراء، لا يسبقها ولا يتأخر عنها. وهذا من مفاخر ديننا أنه دعا إلى حقوق الإنسان في أكثر الفترات ظلاما –فترة الجاهلية- وأكثر الأمكنة بداوة وهمجية. ثم أتت الأيام مصدقة له، وانتبه الناس إلى حقوق الإنسان، فدونوا بنودها، فجاءت خير ترجمان لما طرح في السنة والقرآن. ومن هنا لا ينبغي عزل الكتاب والسنة عن حقوق الإنسان. بل يجب، عند تفسيرهما واستكناه معانيهما، أن نأخذ حقوق الإنسان بنظر الاعتبار؛ توخيا للتفسير الصحيح).

## جواب المسلم:

قانون حقوق الإنسان المعني بالسؤال ليس قانونا بالمعنى الصحيح للقانون؛ فإن من شروط القانون أن يكون محدد المعالم؛ لكي

يتمكن الإنسان المحتكم له أن يعرف المطلوب منه بوضوح مقدمة إلى فعله. وقانون حقوق الإنسان الشهير ليس سوى قائمة بمجموعة من البنود أو التوصيات العامة، التي تحتمل كافة التأويلات والتفسيرات المختلفة. فهو في الحقيقة ليس إلا ثمرة ما حدث في فرنسا وتعقب الثورة الفرنسية. فهو مرهون بظروف المجتمع الفرنسي وملابسات تلك الأحداث بعينها. بل من المحتمل جدا -إن لم يكن مؤكدا- أنه كتب لمراعاة مصالح معينة لأناس من أبناء تلك الأحداث -وهم الطبقة البورجوازية في فرنسا- ومن هنا ليس من حقه الحصر والتعميم: ليس من حقه أن يحصر الحقوق بها دون غيرها، كما أن ليس من حقه أن يعمم نفوذه لكل الناس في أنحاء المعمورة هكذا.

ولكن هذا القانون اعتبر ركيزة أساسية في اختصار ما يسمى بـ(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) ببنوده الثلاثين، الذي أُقِرَ دوليا. ولم يكن إلا إحدى ردود الفعل لما أصاب العالم من ويلات الحرب العالمية الثانية.

وبحسب الدقة، فإن كلا من قانون حقوق الإنسان الكلاسيكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يأتيا بشيء جديد: أقرا بأن

للإنسان أن يعمل ويملك ويتعلم ويتزوج، وغير هذا. ثم ماذا؟ ما لا يحصى من الشرائع – ومن بينها الشرائع السماوية- تضمنت هذه الحقوق وغيرها. فلماذا هذا الإصرار على هذه اللائحة بالذات؟

الجواب واضح؛ وذلك للحصول على مصدر دستوري في قبال الشريعة الدينية. إن واضع القانون في المجتمع لابد له من دستور يحتكم إليه في وضع القوانين. وهذا الدستور يستقى من مصادر. ونحن كمسلمين نعتقد أن (ما من واقعة إلا ولها حكم عند الله). وبهذا يكون سلوك المجتمع مرهونا بما يرسمه الله لنا من خط. ويكون معيار الانحراف الاجتماعي مقاسا بالانحراف عن هذا الخط.

والليبرالية من أهم فقراتها أن تعزل الدين عن التشريع. فينبغي في عرفها أن يُقتصر من الدين على العبادة كما عرفت. أما سائر الجوانب الحياتية من بيع وشراء وزواج وطلاق وسائر المعاملات الفردية والاجتماعية، فهذه ينبغي، ليبراليا، أن يخرسوا لسان الدين فيها، بل أن يقطعوه تماما، ويحبس الدين بين جدران الصوامع فقط، فلا شأن له من حياة الإنسان إلا هذا.

والمسلم إن قلت له: (تعال لنجري عقد زواجك بعيدا عن الشروط التي يضعها الإسلام)، فإنه سيشمئز من الفكرة ويجد أنها دعوة صريحة لمقاطعة الإسلام. والليبرالية تحذر أن تجعله يشمئز وهي التي تزين له نفسها بكافة التدليسات.

أما إن وضعت مصدرا دستوريا إلى جانب الشريعة الإسلامية، وكان مصدرا فضفاضا يحتمل في كل فقرة كافة التأويلات المختلفة، بل ربما تجد فيه ما يرجح مخالفة الإسلام صراحة أو كالصراحة، فإنك بهذا يمكن أن تفسر كل فقرة تعجبك بتفسير مخالف للإسلام، ثم تشرعُ في ضوئها قانونا. وعندما يعترض المسلمون بأن هذا القانون مخالف للإسلام، بإمكانك أن تجيب: بأن هذا القانون موافق لحقوق الإنسان. وعبارة (حقوق الإنسان) بحد ذاتها عبارة براقة، لذيذة تخدر المشاعر، وتعمي الأبصار أن ينظروا أي تدليس خاف تحتها، وتحجب العقول عن التفكر وإدراك أنه: باسم حقوق الإنسان يسلب أهم حق للإنسان، وهو حق الانتماء إلى ربه انتماء صحيحا، مبنيا على علاقة المربوب بالرب، القائمة على الاحتكام لتدبيره سبحانه والعمل وفق مشيئته التشريعية، وعدم اتخاذ الأنداد له في هذا الجانب كما في باقي الجوانب.

إن لائحة حقوق الإنسان ليست لائحة سماوية، وإن وافقت اللوائح السماوية على أوجه يمكن احتمالها في تفسيرها. المسلم الصحيح يدرك أن الله سبحانه لا يحتاج للبشر في استنباط إرادته. فلا يأتينا مخادع أو مخدوع ليدعي: أن لائحة حقوق الإنسان تجسد إرادة الله، أو تترجم روح الأديان بلغة حقوقية عصرية. إنه سبحانه هو الذي يحكم لا معقب لحكمه. وقد شاء أن يحصر المبلغ لمشيئته بشخوص الأنبياء. وشاء أن يختمهم بسيدهم صلوات الله عليه وآله. وقد ثبت هذا وثبت أن النبي الأكرم لم يترك صغيرة ولا كبيرة في حياة البشر إلا وقنن لها بالتسديد الإلهي. ومن الإجحاف الفاحش أن ننصب ما أتى به من تشريع محكم، يتضمن ما لا يحصى من فقرات كلية وجزئية، ننصبه على حد سواء، مع لائحة هزيلة تضم سبعة عشر بندا فضفاضا لا تحديد فيها، كتبت على حين غفلة من الزمان في ظروف حرجة وملابسات مشبوهة، على أيدي أناس خطائين مدفوعين بكافة العوامل والأسباب. أو ننصبه على حد سواء مع مواد ثلاثين تمخضتها النفس المصدومة بوقع الحرب العالمية الثانية، مواد يحار لحد الآن في أمرها: هل هي قانون أم توصيات؟ ولا يعرف تحديدا موقف محكمة العدل الدولية منها، ويجهل مدى ما فيها من الصلاحية للإلزام من عدمه.

كلا، من الإجحاف الفادح أن يقفا معا موقف الندين. لا حاجة لنا بلائحة حقوق الإنسان؛ فقد تضمن ديننا حقوق الإنسان بغزارة وتفصيل غير مسبوقين ولا ملحوقين إلى حد الآن، بل مطلقا.

السؤال السابع:

**ما هو رأيك بحرية الإعلام والثقافة؟**

**جواب المسلم الليبرالي:**

(نظن أن رسالة الكلمة رسالة مشرفة يجب أن تحترم من قبل الجميع. ومن أهم وسائل التقدم في المجتمعات هو الإعلام الحر الكفيل بنقل الصورة واضحة إلى المتلقي، لكي يسهم في جعله فردا فاعلا إيجابيا في الحياة؛ لأن الإنسان لا يمكنه أن يشارك مشاركة مؤثرة في مجتمع يجهل شؤونه وتطوراته. نؤمن بفتح المجال للإعلامي أن يعبر عن الواقع كما يراه بصراحة، وفتح المجال للمثقف أن يحلّق في دنيا التحليل والاستنتاج؛ فالقول بخلاف ذلك لا يعدو أكثر من الرضوخ إلى دكتاتورية الرأي واستبداد الموقف الواحد. وهذا من أكبر المعوقات في طريق الرفاهية والوئام).

**جواب المسلم:**

الإعلام سلاح ذو حدين. وكذا الثقافة العامة. الإعلام كما أن من الممكن جعله وسيلة بناءة في خدمة المجتمع وتطوره، كذا يمكن

جعله من أقسى عوامل الهدم والدمار فيه. حال الإعلام حال أي أداة معنوية، ينبغي إتاحة المجال أمامها للخدمة لا للدمار.

الإنسان الليبرالي يعتقد بضرورة احترام الرأي المقابل وحقه في تبني المعتقد الذي يراه مناسبا. وفي الوقت نفسه يعتبر أن سخريته من معتقدات الآخرين يعد نوعا من حرية التعبير. وهذا في الحقيقة نوع من سياسة الكيل بمكيالين على صعيد القناعات. بل هو تناقض صريح آخر يضاف إلى لائحة التناقضات الليبرالية، التي لا يبدو أن لها نهاية.

يرى الليبرالي أن لا حق للفتاة المسلمة أن ترتدي الحجاب في المؤسسات المدنية، ويصدر قانونا بمنع الطالبات من ارتداء الحجاب في الجامعات، رغم أن ارتداءهن للحجاب لا يعدو أكثر من ممارسة فردية، تعبر عن قناعة شخصية لا تسيء إلى قناعات الآخرين. ومن جهة أخرى، لا يجد الليبرالي أن رسم الصور الكاريكاتيرية المسيئة، لأقدس رمز في نظر ديانة -تعد الثانية في الترتيب العالمي من حيث تعداد المنتمين إليها- لا يعد الليبرالي ذلك، إلا من باب حرية التعبير عن الرأي وفتح المجال أمام الإعلاميين والمثقفين وتشجيعهم، خدمة للناس والمجتمع.

فحرية الإعلام والتعبير عن الرأي وسيلة أخرى من الوسائل التي أعدتها الليبرالية لمحاربة الدين. ولا أقل قد وظفتها أحسن توظيف في هذا الجانب.

لا إشكال في قداسة رسالة الكلمة. ولا إشكال في حق الإنسان في المعرفة والتواصل الثقافي مع المجتمع، كما أن لا إشكال في كون هذا من العوامل المهمة في البناء والتقدم.

إنما الإشكال في كون هذا العامل من العوامل التي يسهل إساءة استخدامها. حالها حال النار، إن لم تستخدم بضوابط مدروسة، لا تبقي ولا تذر. نؤمن بالإعلام الحر لا الإعلام المنفلت. وكذا نؤمن بالنقاش الموضوعي لا التهريج المنمق الخدّاع. وبرغم أن الإعلام الحديث قد سجل أسماء لامعة بمواقف مشرفة، خدمت الكلمة بأحسن ما يكون. ولكنه أيضا قد أتى بعصابات من محبي التهريج، والمريضين بحب الظهور، ومعتمدي مبدأ (خالف تعرف) أيا كان الثمن. ومن هنا فالإعلام يجب أن يقنن بدقة، بحيث لا يتجاوز حد الاعتدال إلى الإفراط أو التفريط. ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ (٢٢٦) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا

وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧].

كلمة أخيرة:

والآن عزيزي القارئ الكريم، بعد أن قرأت هذه الصفحات، اسمح لي أن أسألك: أنت مسلم أم ليبرالي؟ هل كان جوابك لكل سؤال، من الأسئلة السبع المارة، منسجما مع مستجمع الضدين (المسلم الليبرالي)؟ إذا كان جوابك هو النفي، فلا تظن أن الوقت يصلح للاحتفال؛ فما هذه الأسئلة القليلة إلا عينة ضئيلة من منظومة كبيرة. وعليك أن تتحرى جواب المسلم الصحيح في هذه الأسئلة وغيرها أيضا. ولا تشكّل الكلمات المارة، في أحسن أحوالها، أكثر من حافز بسيط للبدء.

وأسجل هنا ملحوظة بشأن العنوان: لا داعي للتنبيه إلى أنه لا يدعو إلى تكفير من يعتنق الليبرالية أو من يميل إليها مطلقا. لسنا أبناء مذهب يستسهل تكفير الخلائق. وإن كان في بعض جوانب الليبرالية ما يشتمل على إنكار ضروري الدين. ولكن المقصود الإشارة: إلى ضرورة التفريق بين المسلم إسلاما صحيحا، الذي يعني التسليم إلى حكم الله ولا شيء وراء حكم الله، وبين المسلم

الذي يشوب إسلامه بأفكار الليبرالية، قليلا أو كثيرا، بقصد أو بدون قصد. والإشارة إلى هذا التفريق من أهم دواعي كتابة هذه السطور؛ كخطوة في فضح لعبة الخداع والتلبيس، التي تمارسها الليبرالية لتنشر سمومها في جسم الإسلام.

وقد تبين لك أن الصفحات الآنفة ليست بحثا. وكان مقصودا أن لا تكون بحثا. ومن هنا أبعدت عن تخطيطي الاستعانة بالمصادر والإشارة إليها، رغم توفر ما يسد الحاجة في هذا المجال. الغاية هنا إنما هي إثارة الأذهان وإيقاد الفضول وقدح الحذر، بشأن مفهوم ملتبس غائم؛ لكي ننزع عنه التستر والاحتجاب، ونسلبه سلاح التواري والاستغفال. والبحث العلمي الرصين ربما لا يسد الخلة في هذا الجانب، مع وضعنا الثقافي الراهن، بالمستوى الذي تسده الخواطر والإشارات التي سجلت هنا ربما. نعم البحث العلمي مطلوب. وبإمكان المرء أن يلتمس التوسع، بل ينبغي له ذلك إلى حد ما مع اشتداد هذه الفتنة، حرصا على دينه. ولكن الآن لا ينبغي أن نحبس كلمة تلتمس المنفذ. ولا مجال للتعلل بقلة الحيلة وضعف الهمة وكثرة الأشغال، ناهيك عن سلطان الهوى والميل إلى الكسل والراحة. فقد وجدت أن المسؤولية جسيمة، وأن حساب

أمثالي، ممن له قليل دربة بصناعة القلم، سيكون حسابا عسيرا، ما لم ينتصر للإسلام بكلمة، ويفزع لدين الله بشق تمرة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

سلسلة شبهات وردود 15

# حدد موقفك

## أنت مسلم أم ليبرالي؟

نجوان نجاح الجدة

